



معالي وزير الداخلية والبلديات المحترم  
وزارة الداخلية والبلديات

مقدم الكتاب : المحامي روجيه سلامه ناخب في بلدة كفرديبان سجل ٤٨ كفرديبان

الموضوع : تعيين مراقب مالي على بلدية كفرديبان.  
اعتبار هذا الكتاب بمثابة اخبار وشكوى لدى وزارة الداخلية والبلديات بحق بلدية كفرديبان.

استنادا الى المادة ١٠٥ من قانون البلديات ،

وبما ان بلدية كفرديبان تخضع لقانون اصول المحاسبة في البلديات بالمرسوم رقم ٨٢/٥٥٩٥ المعدل بالمرسوم رقم ٨٣/٢٦٩ والمرسوم ٨٥/٢٨٧٤،

وبما ان وزارة الداخلية والبلديات قد اخضعت سابقا بلدية كفرديبان لنظام المراقب العام المالي لان الحساب القطعي للبلدية السنوي المالي تجاوز الاربعة مليارات ليرة لبنانية، ولكن الوزارة لغاية تاريخه لم تعين وتسمي اسم المراقب المالي على بلدية كفرديبان ليباشر بمهامه.

وبما انه قد تبين بأن الامور المالية في البلدية اصبحت غير قانونية فالهدر والفساد في صرف المال العام لم يعد مقبولا ومستشري بكثرة. لا مناقصات ولا استدراج عروض، المشاريع والاشغال تجزء اموالها لكي تصرف بموجب بيان وفاتورة تهربا من اخضاع قرارات البلدية لموافقة هيئات الرقابة الادارية من قائمات ومحافظ ، فلا دفاتر شروط مصدقة ولا مناقصات والهدف ايفاء كافة اعمال البلدية بفواتير اقل من عشرين مليون ليرة لبنانية مجزئة ودون اتباع الاصول القانونية.

على سبيل المثال :

١- تم مهرجان في اثار فترا لثومين مع مطربين صرفت فيه البلدية مبالغ تجاوزت المليار ليرة لبنانية فالزم رئيس البلدية بعقدتين قيمتهما اكثر من سبعمائة وخمسون مليون ليرة لبنانية ولم يصدق العقد من سلطات الرقابة الادارية وصرف هذا المبلغ مع مبالغ اضافية من اكل وشرب ومطاعم فاقت الملايين فإن فواتير الطباعة لوحدها بلغت اكثر من سبعين مليون ليرة دون استرجاع اية عروض.

كذلك فواتير انشاء كيو سكات واعمال كهربائية بعشرات الملايين صرفت ، ثم التحال اسماء لانتخاص بصفة منظمين للمهرجان وباتعي تكنت وغيرهم ضمن جداول عمال اليوميين والكثير من الفواتير المتركمة لغاية تاريخه في البلدية ولم تصرف بعد لعدم وجود اموال.

والاخطر من ذلك ان رئيس البلدية وبعض الاعضاء قبضوا على اسم البلدية تبرعات وهبات وبيع تذاكر حفلات في البلدية وفي مكتبة virgin ولم تدخل هذه الاموال والهيئات الى صندوق البلدية والمقتررة لاكثر من ستمائة مليون ليرة لبنانية .

وجرى قبض اموال خارجية كتسوية مخالفات بناء دون ادخالها لصندوق البلدية مغطاة بتبرعات للمهرجان . فغابت المحاسبة وضاعت الاموال العامة .

٢- صرفت اموال بقرارات مجلس بلدي على اشغال دون اتباع الاصول القانونية ولا دفاتر شروط مصدقه من سلطات الرقابة، دون مناقصات وعلى سبيل المثال اشغال التزفيت صرف خلال اربعة اشهر اكثر من مايتي مليون ليرة لبنانية تم تجزئة هذه المبالغ بفواتير تقل قيمتها عن العشرين مليون ليرة لبنانية لتمرر خلسة دون اخضاعها لسلطات الرقابة الادارية ، وبسعر اعلى من الاسعار المعتمدة في اتحاد بلديات كسروان او الرانجة ودون مناقصات او استرجاع عروض .

٣- صرفت مبالغ مالية بمئات الملايين على اندية وجمعيات وملكات جمال وصفحات انترنت ومجلات وتبرعات لجمعيات واندية واشخاص دون وجود اي رابط لقرارات الصرف هذه بتواجد هذه الجمعيات والمؤسسات والصحف ضمن نطاق بلدة كفرديبان ، تم توظيف اكثر من خمسة وثلاثون موظفا كشرطة ، وتسجلوا وقبضوا على جداول اجراء يوميين كعمال في البلدية دون اخضاعهم لموافقة وزارة الداخلية.

اضافة الى فواتير اكل وشرب ومطاعم على حساب البلدية،

وغيرها من الامور الفاسدة والهادرة للمال العام دون رقيب وحسيب .

٤- كذلك اقدم رئيس البلدية على صرف مئآت الملايين من الليرات اللبنانية بموجب قرارات ادارية تم تجزئها لتكون بقيمة ثلاثة ملايين ليرة بموجب بيان او فاتورة فصرفت اسوال للمحسوبيين وعلى سبيل المثال صرفت كأتعاب للمهندسين واتعاب للمحامين واتعاب استشارات فنية وغيرها ومخالفا نص المادة ٤ من القانون الصادر في ١٩٩٩/٤/٢٥ المتعلق بمعد النفقات التي تجرى بموجب بيان او فاتورة وكررها لنفس الاشخاص ونفس الاعمال وخلال سنة واحدة عدة مرات تهربا من اطلاق المجلس البلدي على ما يجري .  
وبمطابقة الحساب القطعي مع المبالغ المصروفة بقرارات المجلس البلدي يمكن الاطلاع على الفرق في الاموال.

كما ان رئيس البلدية بدأ يفرض رسوم وغرامات من قبله على الناس والشركات وكل من يتقدم بطلب الى البلدية مخالفا القوانين التي تنص على انه لا رسم دون قانون.  
ابرز لكم صور عن عقود المهرجانات وبعض قرارات المجلس البلدي التي ادت الى هدر المال العام والى افراغ صندوق البلدية من الاموال مع الاشارة بأن رئيس البلدية يتقاضى ثلاثة ملايين ليرة لبناني شهريا ونائب الرئيس يتقاضى مليون وخمسمائة الف ليرة لبنانية شهريا .

وبما أنني لست عضو في المجلس البلدي ليس بمقدوري الاستحصال على كافة القرارات البلدية والقرارات الادارية الصادرة عن رئيس البلدية المخالفة لكي استطيع ابرازها لوزارة الداخلية والبلديات.

كما ان الرأي العام واهالي كفرديبان اصبحوا مستائين ومزعوجين من اداء رئيس واعضاء البلدية لعدم وجود انماء في البلدة ولان المال العام قد هدر على الرقص والطرب وشاشات والاكل والشرب ومعاشات الشهرية للمحسوبيين ،

وبما ان رئيس البلدية لا يطبق ويحترم قرارات وزارات وادارات الدولة المبلغة له وعلى سبيل رار وزير الداخلية الاستاذ نهاد المشنوق رقم التسجيل ١٢٩٢ تاريخ ٢٠١٧/١/١٨ المتعلق العامة وتأمين سلامة السير وعدم وضع كيوسكات الا بعد اخذ موافقة وزير الداخلية.

وعلى سبيل المثال كذلك قرار وزير البيئة الاستاذ خطيب منذ شهرين بتوقيف كل الاعمال والاشغال في ملعب الغولف وما تقوم به شركة الاحلام السياحية التجارية والتي تبلغها من وزارة الداخلية لم يبادر رئيس البلدية الى تطبيق مضمون هذه القرارات.

وكذلك على سبيل المثال وبالرغم من رد قائمقام كسروان قرارات البلدية المخالفة، فإن البلدية رئيسا واعضاء قد خالفوا قرارات القائمقام واقدموا على اشغال الترفيت مجددا تفوق قيمته المئة مليون ليرة لبنانية دون اتباع اصول القانونية من دفتر شروط ومناقصات وتصديق سلطات الرقابة .

والكثير الكثير من المخالفات التي لا تحصى ،  
وبما ان هنالك خمس سنوات اخرى لتنتهي ولاية هذا المجلس ولضرورة وقف الهدر في المال العام .

**لذلك ولكل ما تقدم**

ولما نعرفه عن وزير الداخلية والبلديات والمسؤولين في وزارة البلديات

من روح عدالة ،

فإننا نستصرخ ضميركم، ونستحلفكم بالله وانبيائه ، حفاظا على الاموال العامة واحتراما لكل مواطن ومكلف يدفع الضريبة لبلدية كفرديان، اناشدكم بوقف الهدر والفساد في البلدية وتطبيقا للقوانين المرعية الاجراء اطلب من معاليكم ووزارة البلديات :

١- تعيين مراقب عام مالي على بلدية كفرديان وتحديد اسمه واعطائه امر مباشر الرقابة على كافة اعمال البلدية على غرار معظم بلديات كسروان الخاضعة للمراقب العام المالي واستنادا الى قانون البلديات واصول المحاسبة في البلديات.

٢- اعتبار هذا الكتاب بمثابة اخبار وشكوى لدى وزاراتكم.

بكل تحفظ واحترام

المحامي روجيه سلا

في ٢٨/٨/٢٠١٧